



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Analysis of the Impact of Oil Price Fluctuations on the Profitability and Liquidity of a Sample of Private Iraqi Commercial Banks (2005-2022)

تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في ربحية وسيولة عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة: 2005-2022

أ.د. ميثم العيبي إسماعيل

Maytham Elaibi Ismail

laibi9@uomustansirivah.edu.iq

ابتihal شاكر معن

Abtihal shakir maan

ibtihal.maan@uomustansirivah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

This paper aims to analyze the impact of oil price fluctuations (2005 – 2022) on the performance of a sample of private Iraqi commercial banks. It seeks to determine whether this impact is direct or mediated through macroeconomic variables, using time series data for annual Brent crude oil prices and profitability and liquidity indicators for the banks. Multiple analytical methods were employed, including descriptive and inductive approaches, while the analytical method was used for the practical aspect. It was hypothesized that there a positive relationship between oil price fluctuations and indicators of profitability and liquidity. The paper reached several findings, the most significant being a negative relationship in the short term between oil price fluctuations and the profitability index, as well as a negative relationship between fluctuations and the liquidity index in the short term the paper recommends that policymakers and financial decision-makers monitor economic changes and design programs or scenarios that simulate oil price fluctuations to develop effective strategies. It also suggests reducing banking liquidity levels and enhancing bank activities to increase profitability

Keywords: Oil prices, Banking Performance, Liquidity, Profitability.

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2005-2022، ومعرفة ما إذا كان هذا الأثر مباشر أم إنه يتم توجيهه عبر متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك باستخدام سلاسل زمنية لأسعار النفط الخام برنت السنوية، ومؤشرات الربحية والسيولة لمصارف العينة، وقد تم الاعتماد على أكثر من منهج للتحليل العلمي تمثل بالمنهج الوصفي والاستقرائي، أما بالنسبة للجانب العملي فاعتمدت فيه المنهج التحليلي، مفترضاً وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والمؤشرات العامة للربحية والسيولة، إذ توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية على المدى القصير بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للربحية، وعلاقة عكسية أيضاً بين التقلبات والمؤشر العام للسيولة على المدى القصير، وأوصى البحث واضحاً على عائق السياسات وصنّاع القرار المالي

متابعة التغييرات الاقتصادية وتصميم برامج أو سيناريوهات تحاكي تقلبات أسعار النفط لتطوير استراتيجيات فعالة إضافة إلى التقليل من مستويات السيولة المصرفية ورفع نشاط المصارف لزيادة ربحيتها.

الكلمات الرئيسية: أسعار النفط، الأداء المصرفي، السيولة، الربحية

المقدمة

حظي موضوع أسعار النفط باهتمام الكثير من الباحثين وصنّاع القرار والمحللين الماليين، نظراً لتأثيره الكبير على الأعمال والأنظمة التجارية، وتعد دراسة تقلبات أسعار النفط ضرورة للحد من المصدرة خصوصاً العراق الذي يعتمد بشكل كبير على النفط باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل، إذ تؤدي تقلبات الأسعار إلى تراجع الإيرادات النفطية، مما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية ويزيد من تكاليف الاستيرادات كما يمكن أن يؤدي الانخفاض الحاد في الأسعار إلى عجز كبير في الموازنة، مما يضطر الحكومة للاقتراض وزيادة الضغوط المالية، إذ يلجأ العراق أحياناً للاقتراض الداخلي من الجهاز المصرفي، لكنّ هذا الخيار قد يواجه مشاكل بسبب ضعف البنية التحتية للمصارف وقلة تنوع المنتجات المالية، مما يؤدي إلى استنزاف السيولة ويؤثر سلباً على أداء المصارف.

أولاً: مشكلة البحث: تشكّل تقلبات أسعار النفط مخاطر عالمية تؤثر على الاقتصاد العراقي، إذ لارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات الحكومية والإنفاق العام، وتؤدي التذبذبات الحادة في الأسعار إلى عدم القدرة على التنبؤ بالعوائد ما يسبب حالة من التشاؤم عند صنّاع القرار تجعلهم يقدّرون أسعاراً تحوطية تحسباً لأي تقلبات في الأسعار مما يؤدي إلى تراجع المشاريع ويُضعف مساهمة القطاعات الأخرى ويقلل من الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى تراجع المشاريع ويُضعف مساهمة القطاعات الأخرى ويقلل من التنوع الاقتصادي ويزيد الاعتماد على القطاع النفطي وتتجاوز آثار تقلبات أسعار النفط الحدود المالية لتصل إلى القطاع الخاص، إذ أنّه من الممكن أن تنعكس هذه التأثيرات على القطاع المصرفي، فتقلل الربحية وتضغط على السيولة، ما يضعف القدرة الاقتراضية للمصارف ناهيك عن المشاكل الداخلية التي يعاني منها في الأساس مثل ضعف التطور المالي وارتفاع مستويات القروض المتعثرة وانتشار ظاهرة احتكار القلة بين المصارف مما يسبب حالة تأهب مستمر تُقيّد خطط التنمية المستدامة وتُضعف القدرة على تحقيق مستويات عالية من الأداء المصرفي.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث عبر التساؤل التالي:

هل إنّ تقلبات أسعار النفط وما تتسبب به من تأثيرات على تقلب في الناتج المحلي الاجمالي وتزايد عجز الموازنة يؤدي إلى تراجع في ربحية المصارف (عينة البحث) وتراكم في السيولة، وهل إنّ تقلبات أسعار النفط وما تُسببه من توقعات تحوطية تقود إلى انكماش في الأرباح وتفضيل للسيولة؟

ثانياً: هدف البحث: تضمن البحث مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1- استكشاف قنوات انتقال من المحتمل أن تنتقل عبرها تقلبات أسعار النفط إلى ربحية وسيولة القطاع المصرفي.

2- تحديد مدى تباين العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة القطاع المصرفي ذات العلاقة بتقلبات أسعار النفط في البلدان الريعية عنها في البلدان الأخرى

ثالثاً: أهمية البحث: يساهم البحث في تطوير إطار عمل فعال للسياسات المصرفية مما يساعد المؤسسات المالية والمصارف على تحديد قنوات انتقال تأثير تقلبات أسعار النفط والتنبؤ في البيئة الخارجية وتحديد اتجاهات المشكلة لمحاولة إيجاد حلول وخلق استراتيجيات للتكيف مع تلك التقلبات، بالإضافة إلى تحسين قرارات إدارة المخاطر وبالتالي التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف مما يوفر فرصاً أكبر لتوفير السيولة الزائدة ولزيادة الأرباح

رابعاً: مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي وقد اشتملت العينة على ثمانية مصارف عراقية تجارية خاصة

خامساً : منهج البحث: للإجابة عن مشكلة البحث وإثبات أو نفي صحة فرضياته تم الاعتماد على منهجين رئيسيين يتمثلان بالمنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، أما بالنسبة للجانب العملي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي، إذ تم تحليل أداء المصارف للمدة المحددة اعتماداً على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2010 بالاستناد على بيانات وإحصائيات رسمية صادرة من البنك المركزي ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والتقارير السنوية للمصارف (عينة البحث)، ومنظمة أوبك، وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA/ Energy Information Administration) لتحليل البيانات.

سادساً : الاطار الزمني والمكاني

- 1- **الحدود الزمانية :** المدة الممتدة من 2005 الى 2022 .
- 2- **الحدود المكانية:** تضمن البحث ثمانية مصارف تجارية عراقية خاصة وهي (مصرف الاتحاد العراقي، مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الأهلي العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف المتحد للاستثمار) وذلك لاحتوائها على بيانات تغطي مدة البحث المحددة.

سابعاً : فرضية البحث:

- 1- وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للربحية المصرفية.
 - 2- وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للسيولة المصرفية.
- ثامناً: الدراسات السابقة :** يشتمل البحث على بعض الدراسات السابقة المتمثلة بالجدول التالي:

جدول رقم (1) اهم الدراسات السابقة

1- (ذويب عزوز ولابي، 2019)	
عنوان الدراسة	اثر تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية دراسة قياسية لمجموعة من الدول الاربوية للفترة 2007-2017
نوع الدراسة	رسالة ماجستير / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، 2019
اهم هدف في الدراسة	الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات والعلاقة بينهما، معرفة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار النفط على ربحية البنوك التجارية.
حدود الدراسة	الحدود المكانية: عينة من 9 دول اوروبية يعتمد اقتصادها على النفط (إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، السويد، فنلندا، بلجيكا، هولندا، بريطانيا) الحدود الزمانية : 2007-2017
منهج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والتجريبي، ومنهج دراسة الحالة للجانب التطبيقي وبيانات سلاسل زمنية مقطعية وطرق تقدير النموذج والبرامج الاحصائية Stata15.1 و EXCEL
اهم النتائج	وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض ومعدل العائد على الموجودات ووجود علاقة طردية بين الاسهم الافتراضية والربحية
2- (Vidal 2021)	
عنوان الدراسة	Oil Price Change: Its Effects to the Stability and Profitability of Banks in the Sultanate of Oman تغير أسعار النفط: آثاره على استقرار وربحية المصارف في سلطنة عمان
نوع الدراسة	مقالة في مجلة Saudi J Econ Fin، 2021
اهم هدف في الدراسة	معرفة آثار تغير اسعار النفط في القطاع المصرفي في سلطنة عمان، وايضا وصف اتجاهات التغيرات في أسعار النفط الخام وإنتاجه في السنوات العشر الماضية في سلطنة عمان
حدود الدراسة	الحدود المكانية: عينة من 20 مصرفاً عمانيًا الحدود الزمانية : 2011-2020
منهج الدراسة	المنهج الوصفي الكمي وتم استخدام تحليل الاتجاه والنسب المالية والاتحاد الخطي البسيط باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
اهم النتائج	ان اتجاه التغير في أسعار النفط يكون تنازلياً في العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول للمصارف، بينما يكون الاتجاه التصاعدي في نسبة كفاية رأس المال في السنوات العشر الأخيرة، كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين سعر النفط والعائد على حقوق المساهمين، بينما كان هناك ارتباط إيجابي معتدل بين سعر النفط والعائد على الأصول وسعر النفط ونسبة كفاية رأس المال
3- (حسن، 2022)	
عنوان الدراسة	اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الاداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2020).
نوع الدراسة	رسالة ماجستير / كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
اهم هدف في الدراسة	دراسة تأثير تقلبات اسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف على الاداء المالي للمصارف العراقية.
حدود الدراسة	الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي، والعينة 10 مصارف تجارية (الاستثمار العراقي والشرق الأوسط والتجاري العراقي والموصل وبغداد وسومر والأهلي العراقي والخليج التجاري وكردستان والمتحد للاستثمار) الحدود الزمانية : 2005-2020
منهج الدراسة	المنهج الاستقرائي بالإضافة الى مجموعة من النسب المالية، والجانب التطبيقي اعتمد على الارتباط والاتحاد الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS V22 و EXCEL
اهم النتائج	جود علاقة ارتباط دالة احصائياً (علاقة عكسية) بين التضخم والسيولة فقط، وعدم وجود علاقات تأثير لأسعار النفط في مؤشرات الاداء وعلاقات للمتغيرات الاقتصادية في مؤشرات الاداء المالي.
4- (Charani 2019)	

عنوان الدراسة	The Impact of oil Prices on the Financial Performance of Banking Sector in Middle East Region
نوع الدراسة	مقالة منشورة في المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسة الطاقة، المجلد 9 العدد 148، 2019.
اهم هدف في الدراسة	تحليل تأثير أسعار النفط وتباطؤاتها على الأداء المالي للقطاع المصرفي في 8 دول منتجة ومصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط
حدود الدراسة	الحدود المكانية: عينة من 36 مصرف من البلدان التالية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، الأردن، عمان، إيران). الحدود الزمانية: كانون الثاني/يناير 2012 - كانون الأول/ديسمبر 2017.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي بالإضافة الى تطبيق panel data regression بعد التحقق من صحتها من خلال اختبارات Hausman test, Chow test, L-multiplier test
اهم النتائج	لم تكشف النتائج عن نفس تأثير تقلبات أسعار النفط على الأداء المالي للقطاع المصرفي في كل دولة تمت دراستها، وقد وجد تأثير مباشر كبير لأسعار النفط على الأداء المالي للقطاع المصرفي في البحرين وعمان وإيران، بينما لم تكشف النتائج عن أي تأثير مباشر لتقلبات أسعار النفط على الأداء المالي للقطاع المصرفي في الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الجدول من اعداد الباحثين

المحور الأول

جوانب نظرية في آثار تقلبات أسعار النفط على ربحية وسيولة القطاع المصرفي

أولاً: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاداء المصرفي

1. **التأثير على ربحية واستقرار القطاع المصرفي:** اهتمت العديد من الدراسات بتحليل تأثير أسعار النفط على ربحية المصارف، وقد توصلت بعضها إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين وبالأخص العلاقة بين سعر النفط وعائد حقوق الملكية ROE وعائد الأصول ROA (Xu & Xie, 2014: 22)، كما أشارت مرة أخرى إلى تأثير عوائد أسعار النفط وتقلباته على استقرار المصارف وأظهرت النتائج أن أسعار النفط لها تأثيراً إيجابياً على استقرار المصارف، بينما يختلف تأثير التقلبات بحسب طول المدى، فعلى المدى الطويل تؤدي زيادة أسعار النفط والصدمات الإيجابية إلى تعزيز استقرار المصارف، بينما يكون الأثر على المدى القصير سلبياً وغير كبير لأن الزيادة المفاجئة في أسعار النفط تولّد تكاليفاً أعلى وتؤثر سلباً على سلوك المستهلك ما ينعكس على أداء المصارف واستقرارها. (Albulescu, 2022: 19)

2. **التأثير على الإقراض المصرفي:** بحثت دراسات أخرى في تأثير تقلبات أسعار النفط على القدرة الإقراضية للمصارف وتوصلت إلى وجود تأثيرات سلبية لتلك التقلبات على النمو الائتماني للمصارف، كما أظهرت لنمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على التوالي تأثيراً إيجابياً وسلبياً على القدرة الإقراضية (Mohammad et al, 2022: 187). وفي دراسات أخرى وُجد أن متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومعدل الفائدة، وأسعار الأسهم، وأسعار العقارات) تعتبر المحددات الرئيسية للقروض المتعثرة، وإن تقلبات أسعار النفط لها تأثيرها السلبي على القروض المتعثرة (Alodayni, 2016: 12)، إضافةً إلى استعمال دراساتٍ أخرى لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الخاصة بالمصارف أكدت أن نسبة القروض المتعثرة ترتفع مع انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع سعر الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية. (Nadalizadeh et al, 2019: 63)

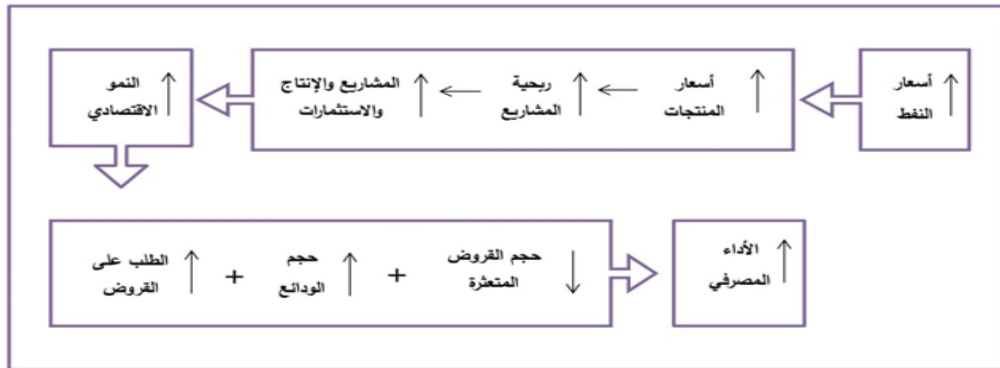
3- **التأثير على السيولة المصرفية:** تعتمد معظم الاقتصاديات المُصدرة للنفط بشكل كبير على العوائد المتأتية منه، ويؤثر ارتفاع أسعار النفط بشكل إيجابي على دخل البلاد من خلال زيادة الإيرادات النفطية (Degiannakis et al, 2011: 6) إشارة إلى دراسة (Khan, 2020) ووجود علاقة طردية بين أسعار النفط والسيولة المصرفية إذ أن ارتفاع أسعار النفط يعزز من السيولة للقطاع المصرفي على المدى القصير، وذلك لأن السيولة لدى المصارف ترتبط بالإنفاق الحكومي الذي يعتمد بدوره على إيرادات

النفط (Khan, 2020: 10) ومع ذلك، يمكن أن تؤدي التقلبات الصغيرة في أسعار النفط إلى ضغط على الاحتياطات النقدية، فعندما ينخفض سعر النفط، يؤدي ذلك إلى إضعاف الميزانيات العمومية للمنتجين مما قد يؤدي إلى صعوبات في سداد الشركات لمدفوعات الفائدة وهذا بدوره يزيد من تكاليف الإقراض (BIS, 2015: 5) نتيجة لذلك، يتراجع الطلب على القروض، وقد يؤدي إلى سحب الودائع من المصارف وتقليل السيولة المتاحة لها كما أن نقص السيولة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف رأس المال، مما يؤثر سلباً على ربحية المصارف (Prodromou & Demirer, 2022: 15)

ثانياً: قنوات انتقال تقلبات أسعار النفط الى الاداء المصرفي

1. **قناة النمو الاقتصادي المقاس بالـ GDP:** ترتبط العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط ارتباطاً إيجابياً بالنسبة للدول المصدرة للنفط (Anandan et al, 2013: 147)، بينما يعد ارتفاع أسعار النفط مربحاً لأنه سيحقق إيرادات إضافية، إلا أنه قد يؤدي إلى "لعنة الموارد" ويضعف النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المشاريع بسبب انخفاض الأرباح مما يضعف النشاط والاستثمار ويؤدي إلى البطالة وبالتالي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (Negi, 2015: 145). من جهة أخرى يؤدي النمو الاقتصادي دوراً هاماً في القطاع المصرفي حيث توصلت دراسات إلى وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي وأداء المصارف بعد فترات الركود الاقتصادي حيث تزداد مخاطر تخلف المقترض عن السداد، وللتعويض عن هذه المخاطر تقوم المصارف بزيادة أسعار الفائدة على القروض لمحاولة تحسين اداءها (Nassreddine et al, 2013: 26)، وعلى عكس ذلك وجدت دراسات أخرى أن له تأثير إيجابي على أداء المصارف، حيث تؤدي فترات النمو المرتفع إلى زيادة قروض الشركات وودائعها وبالتالي ارتفاع الدخل المتاح للمصرف وانخفاض البطالة، وتقليل حالات التخلف عن سداد القروض الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وتقليل خسائر القروض (Combey & Togbenou, 2017: 181). ويمكن توضيح آلية انتقال تأثير أسعار النفط إلى الأداء المصرفي من خلال قناة النمو الاقتصادي في الدول المصدرة كالتالي:

مخطط (1) آلية انتقال تأثير أسعار النفط الى الاداء المصرفي من خلال قناة النمو الاقتصادي

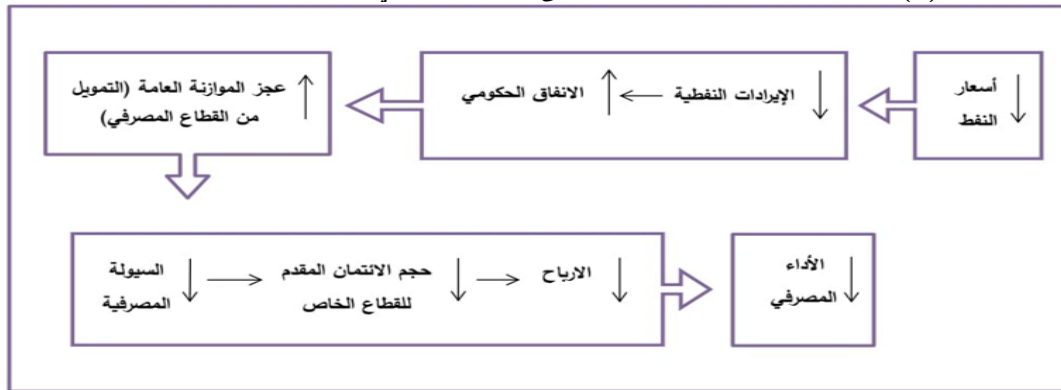


المخطط: من عمل الباحثين اعتماداً على ما ورد في المتن

2. **قناة السياسة المالية:** أشارت الدراسات إلى أن السياسة المالية هي آلية الانتقال الرئيسية لصدمات أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط ويمكنها التقليل من هذه الصدمات عندما تكون مضادة للتقلبات الدورية، إذ أن السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط عادة ما تكون مسيطرة لاتجاهات الدورية مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية أثناء طفرات أسعار النفط (Sadeghi, 2017: 4). وتؤدي صدمة الإيرادات الإيجابية بالعادة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع النفطي مما يحول

الموارد بعيداً عن القطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤدي الى خسائر في الإنتاج ويرفع معدلات البطالة بينما تؤدي الصدمة السلبية في الأسعار إلى انخفاض في النفقات الحكومية وبسبب صعوبة تخفيف النفقات الجارية يتم خفض النفقات الرأسمالية التي قد تعطل المشاريع العامة وتزيد التكاليف الإنتاجية (Omojolaibi & Egwaikhide, 2014: 130) وتتضمن السياسة المالية قنوات إضافية أحدها قناة الموازنة العامة حيث تعتمد الدول المصدرة للنفط بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل موازنتها العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية، فعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الإيرادات النفطية مما يساهم في دعم الموازنة العامة، مما يدفع بدوره الى نمو الاستثمارات المحلية ويعزز الإنتاجية (Degiannakis et al, 2011: 6) كما يزيد من الفوائض والاحتياطيات النقدية، كما ان زيادة إيرادات الدولة من عملات أجنبية تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى (Yoshino & Alekhina, 2018: 2) وكثيراً ما أدى النقص في الإيرادات النفطية الناجم عن تقلبات أسعار النفط إلى عجز في موازنات الدول المصدرة، وليس هو السبب الوحيد لحدوث العجز، إذ يمكن ان يؤدي أيضاً سلوك السياسة المالية التوسعي خلال فترات ارتفاع أسعار النفط الى العجز. (Saud, 2020: 1344) وعادة ما يتم تمويل العجز إما عن طريق الاقتراض الخارجي (Riman et al, 2013: 514)، او الاقتراض الداخلي الذي يعد الاقتراض من القطاع المصرفي احد الخيارات المتاحة فيه ويعتمد على مدى توافر الاحتياطيات الإضافية لدى المصارف، فاذا كان مصدر التمويل من صافي الموجودات المالية فانه سيحد من حرية المصارف في منح الائتمان ويغير عرض النقد. (جاسم، 2022: 206) حيث يؤثر الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي على وضع السيولة لدى المصارف من خلال أحداث تأثير مزاحمة على القروض الممنوحة لمستثمري القطاع الخاص. (Lalon, 2013: 49) في حال توفر سيولة فائضة لدى المصارف، فإن زيادة الإقراض للحكومة قد لا يؤدي إلى انخفاض كبير في الائتمان المقدم للقطاع الخاص (Shetta & Kamaly, 2014: 253) ويمكن توضيح كيفية انتقال اثر تقلبات أسعار النفط ووصولها إلى الأداء المصرفي من خلال المخطط التالي:

مخطط (2) انتقال اثر انخفاض أسعار النفط الى الأداء المصرفي من خلال قناة الموازنة العامة



المخطط : من عمل الباحثين اعتماداً على ما ورد في المتن

المحور الثاني

تحليل اثار تقلبات أسعار النفط في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي

أولاً : أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات النفطية وانعكاسها على الموازنة العامة

في العراق: يعتمد حجم ومعدل نمو الإيرادات النفطية على أسعار النفط في السوق العالمي وبدورها تهيمن هذه الإيرادات على الإيرادات العامة للدولة والتي على أساسها يتم تخصيص النفقات وإعداد وتهيئة الموازنة العامة ويمكن توضيح أثر تقلبات أسعار النفط ووصولها الى الموازنة العامة باعتبارها

تحليل اثر تقلبات اسعار النفط في ربحية وسيولة عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة: 2005.

2022

قناة انتقال غير مباشرة تصل من خلالها أثر التقلبات إلى ربحية وسيولة المصارف من خلال الجدول التالي:

جدول (2): تطور أسعار النفط والإيرادات العامة واثرا في الموازنة العامة في العراق مليون دينار

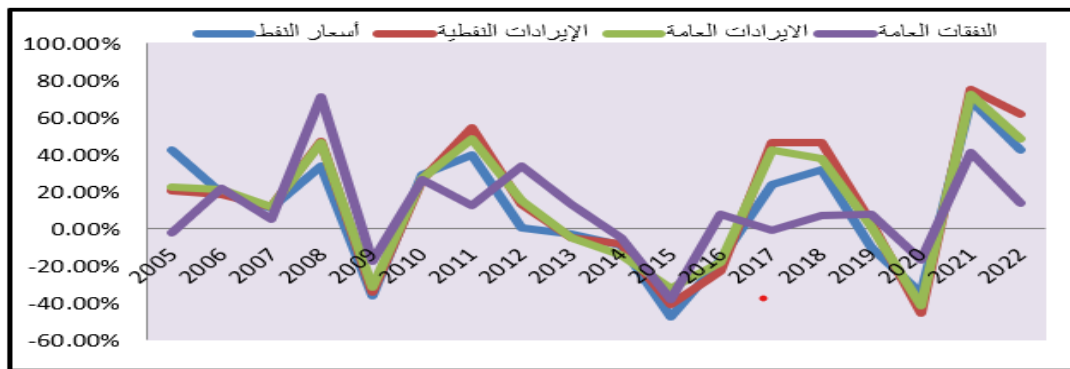
السنوات	أسعار النفط (1)	الإيرادات النفطية (2)	الإيرادات العامة (3)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (4)	النفقات العامة (5)	عجز / فائض الموازنة التقديرية (6)	عجز / فائض الموازنة العامة (7)
2005	54.57	39,360,064	40,435,740	97.34%	30,831,142	-7,024,000	9,604,598
2006	65.16	46,534,311	49,055,545	94.86%	37,494,459	-5,571,000	11,561,086
2007	72.44	51,949,251	54,964,850	94.51%	39,308,348	-10,662,000	15,656,502
2008	96.94	76,297,027	80,641,041	94.61%	67,277,194	-9,078,000	13,363,847
2009	61.74	50,190,202	55,243,527	90.85%	55,589,721	-18,757,000	-346,194
2010	79.61	63,594,168	70,125,921	90.69%	70,134,201	-22,922,000	-8,280
2011	111.26	98,241,562	103,989,089	94.47%	78,757,668	-15,728,000	25,231,421
2012	111.63	111,326,166	119,817,222	92.91%	105,139,572	-14,786,000	14,677,650
2013	108.56	105,695,825	113,840,076	92.85%	119,127,555	-19,128,000	-5,287,479
2014	98.97	97,072,410	97,618,556	99.44%	113,473,516	-57,808,000	-15,854,960
2015	52.32	57,654,597	66,470,251	86.74%	70,397,506	-25,414,000	-3,927,255
2016	43.64	44,653,244	54,409,269	82.07%	76,067,433	-23,761,000	-21,658,164
2017	54.13	65,496,776	77,422,172	84.60%	75,490,114	-21,660,000	1,932,058
2018	71.34	96,062,935	106,569,833	90.14%	80,873,188	-12,514,000	25,696,645
2019	64.3	99,216,318	107,566,993	92.24%	87,300,932	-27,537,930	20,266,061
2020	41.96	54,448,514	63,199,689	86.15%	72,873,537	-81,181,589	-9,673,848
2021	70.86	95,270,298	109,081,463	87.34%	102,849,660	-28,672,868	6,231,803
2022	100.93	154,038,649	161,697,437	95.26%	116,959,581	-	44,737,856

المصدر : من عمل الباحثين بالإعتماد على: العمود الأول: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية U.S Energy Information Administration <https://www.eia.gov> : اما الاعمدة (الثاني، الثالث، الخامس، السابع) جمهورية العراق ، وزارة المالية، دائرة المحاسبة ، سلسلة بيانات.

العمود السادس- جريدة الوقائع العراقية ، قانون الموازنة العامة الاعداد من (2005-2021) ، اما العمود الرابع: من إعداد الباحثين نلاحظ من جدول أعلاه بان الإيرادات النفطية من (2005-2008) شهدت ارتفاعاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى رفع العقوبات الاقتصادية بعد الاحتلال الأمريكي وبدأ الاهتمام التدريجي بالقطاع النفطي بعد 2003، كما أن النفقات العامة اتخذت اتجاهاً تصاعدياً بالتناسب مع زيادة الإيرادات النفطية التي شكلت نسب عالية من الإيرادات العامة وهذا يدل على الاعتماد الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الإيرادات العامة، ويلاحظ من العمود السادس أن الموازنات التقديرية كانت تعد بعجز مقدّر طوال المدة، ولنفس المدة استطاعت الإيرادات النفطية تغطية هذا العجز بفضل ارتفاع نسب مساهمتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالأخص عام 2008 وفي عام 2009 تأثر العراق مثل اغلب دول العالم بالازمة المالية العالمية على الرغم من تخفيضه للنفقات العامة الا ان الموازنة سجلت عجزاً بمقدار (346,194-) مليون دينار نتيجة لانخفاض أسعار النفط الى 61.74 دولاراً للبرميل وانخفض العجز في السنة اللاحقة مع ارتفاع أسعار النفط هذا التحسن في الأسعار ساهم بزيادة الإيرادات العامة وحققت الموازنة بعض الفوائض المالية لكن سرعان ما حققت عجوزات مالية متتالية من (2013-2016) نتيجة للصدمة المزدوجة الناتجة عن هجوم ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي كلف العراق خسائر العديد من الحقول النفطية وصدمة انخفاض الإيرادات النفطية على أثر انخفاض أسعار النفط، مع ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات العامة تحسنت أوضاع الموازنة العامة وعادت لتحقيق الفوائض المالية، ولكن مع انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كورونا عام 2020 عادت الحكومة الى سياساتها المسائرة متجهة الى الإيرادات الضريبية وتخفيض الانفاق العام لتعويض الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة الا ان هذه الإجراءات لم تكن كافية لسد العجز المقدّر. وتم التغلب لاحقاً على العجز في عام 2021 و2022 نتيجة لانتعاش أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة بدورها بفعل ارتفاع الإيرادات النفطية. ويوضح الشكل (1) معدلات نمو أسعار النفط وادوات الموازنة العامة.

تحليل اثر تقلبات اسعار النفط في ربحية وسيولة عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة: 2005-2022

شكل (1) اتجاه نمو أسعار النفط وادوات الموازنة العامة



الشكل من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (1)

ثانياً : أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق: يعاني التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي في العراق من تشوه نتيجة اعتماده شبه المطلق على الإنتاج والصادرات النفطية، وهذا التوجه يقلل من تأثير ومساهمة بقية القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي ومن الجدول (3) تتضح درجة الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين GDP ومساهمات بقية القطاعات

جدول (3) تقلبات أسعار النفط ومساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي GDP

السنوات	أسعار النفط لخم برنت (1)	GDP بالأسعار الثابتة أساس (2007) =100	معدل نمو GDP % (3)	نسبة مساهمة القطاعات في GDP %	النفط (4)	الصناعة (5)	الزراعة (6)	البنوك والتأمين (7)
2005	54.57	103,551,403	1.7	50.3	1.50	5.36	0.56	
2006	65.16	109,389,941	5.6	50.2	1.56	6.66	0.60	
2007	72.44	111,455,813	1.9	53.0	1.63	6.82	1.38	
2008	96.94	120,626,517	8.2	55.0	1.61	4.55	1.55	
2009	61.74	124,702,075	3.4	54.3	2.12	3.79	1.20	
2010	79.61	132,687,029	6.4	51.6	2.11	3.69	1.12	
2011	111.26	142,700,217	7.5	52.0	2.01	3.90	1.31	
2012	111.63	162,587,533	13.9	51.5	1.80	3.98	1.60	
2013	108.56	174,990,175	7.6	49.4	1.52	3.44	1.73	
2014	98.97	178,951,407	2.3	52.4	1.15	4.17	0.99	
2015	52.32	183,616,252	2.6	59.2	0.94	3.98	0.83	
2016	43.64	208,932,110	13.8	64.7	0.86	2.21	0.93	
2017	54.13	205,130,067	-1.8	63.2	0.94	2.24	1.15	
2018	71.34	210,532,887	2.6	60.7	1.03	1.83	1.31	
2019	64.3	222,141,230	5.5	59.9	1.04	2.39	1.34	
2020	41.96	195,402,550	-12.0	59.5	1.11	3.98	1.00	
2021	70.86	198,496,541	1.6	58.2	1.46	4.80	0.56	
2022	100.93	213,490,487	7.6	60.6	1.83	3.54	0.70	

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على:

العمود الأول: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية <https://www.eia.gov> U.S Energy Information Administration

العمود الثاني: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.

العمود الثالث: احتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على (سعر السنة الحالية- سعر السنة السابقة/ سعر السنة السابقة) * 100.

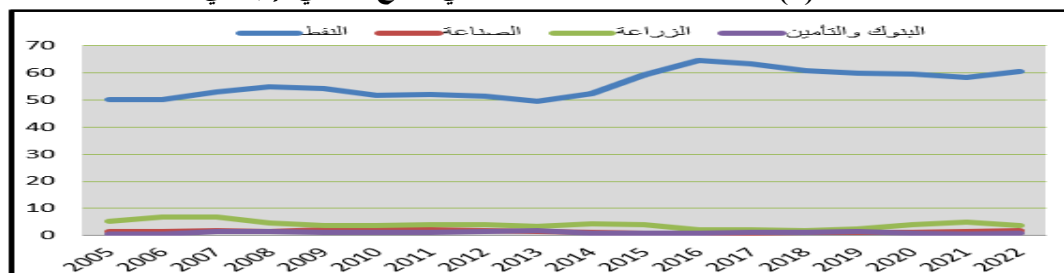
الاعمدة (4- 7) من عمل الباحثين

يتضح من الجدول (3) أن المدة من 2005-2008 شهدت ارتفاعاً متواصلاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في نسب مساهمة باقي القطاعات بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط لنفس الفترة ، وفي عام 2009 انخفض معدل نمو GDP من 8.2% الى 3.4% نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية كما انخفضت مساهمة باقي القطاعات باستثناء القطاع الصناعي الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 51% عن العام السابق، كما تميزت الفترة من (2014-2016) بارتفاع نمو GDP نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوينه حيث ارتفعت الى 64% وهي الأعلى خلال الفترة المدروسة وهذا يشير إلى اعتماد الحكومة على القطاع النفطي على الرغم من انخفاض اسعاره في تجاوز هذه الفترة التي اتسمت بعدة تحديات ابرزها الحرب ضد(داعش)، وثورة النفط الصخري، والانكماش

تحليل اثر تقلبات اسعار النفط في ربحية وسيولة عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة: 2005-2022

الحاصل في الطلب العالمي، والتغيرات في سياسة أوبك من أجل الحفاظ على حصتها في السوق. اما بعد تحسن الأسعار عاد النمو إلى الانخفاض بنسبة (-12.0%)، وبالتزامن مع انخفاض أسعار النفط نتيجة لجائحة كورونا انخفضت مساهمة القطاعات ما عدا القطاع الزراعي ارتفعت نسبة مساهمته الى 159% عن العام السابق، ومع انتعاش أسعار النفط في العامين التاليين تعافت اغلب القطاعات وارتفعت نسب مساهمتها. ويظهر الشكل (2) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إذ تتضح الفجوة الكبيرة بين مساهمة القطاع النفطي عن باقي القطاعات كما يظهر توازي قطاعي الصناعة والبنوك والتأمين جنباً إلى جنب مع ارتفاع طفيف في القطاع الزراعي عنهما. ويمكن تفسير انخفاض نسب مساهمات القطاعات نتيجة لقلّة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة ولجوء الحكومة الى تخفيض الانفاق الاستثماري بشكل أكبر مع أي تقلب للأسعار.

شكل (2) حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (3)

المحور الثالث

تحليل أداء المصارف عينة البحث

1. **نبذه عن المصارف عينة البحث:** اشتملت عينة البحث على 8 مصارف عراقية تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي: مصرف الاتحاد العراقي، مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار مصرف الأهلي العراقي مصرف سومر التجاري، مصرف المتحد للاستثمار وتم اختيار هذه المصارف نظراً لتوفر بياناتها للفترة من 2005 إلى 2022، ويمكن توضيح بعض المعلومات الاضافية عنها من خلال الجدول التالي:

جدول (4) معلومات عن المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	الموقع	راس المال عند التأسيس	رمز السهم الخاص بالمصرف	عدد الفروع
1	مصرف الاتحاد العراقي	2004	بغداد- كرادة- تقاطع المسيح	2,000,000,000	BUOI	11
2	مصرف بغداد	1992	بغداد- كرادة- تقاطع المسيح	100,000,000	BBOB	21
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993	بغداد- حي الوحدة	100,000,000	BIBI	11
4	مصرف الخليج التجاري	1999	بغداد- شارع السعدون	600,000,000	BGUC	24
5	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	بغداد- العرصات	400,000,000	BIME	18
6	المصرف الاهلي العراقي	1995	بغداد- شارع السعدون	400,000,000	BNOI	15
7	مصرف سومر التجاري	1999	بغداد- حي الجامعة	400,000,000	BSUC	9
8	مصرف المتحد للاستثمار	1994	بغداد- حي الوحدة	1,000,000,000	BUND	26

الجدول من عمل الباحثين اعتماداً على تقارير المصارف عينة البحث

3. **تحليل مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة البحث:** بعد توضيح وضع بعض متغيرات القطاع العام التي تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط كان لا بد من بيان وضع القطاع المصرفي الذي يؤدي دوراً أساسياً في توفير التمويل والخدمات المالية لها، لذا فإن تحليل مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف يعد أمراً هاماً لفهم قدرة المصارف على التكيف مع التغيرات الاقتصادية

تحليل اثر تقلبات اسعار النفط في ربحية وسيولة عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة: 2005-2022

ومواجهة التحديات التي قد تؤثر على استقرارها، ويمكن توضيح سلوك مؤشرات الربحية والسيولة لمصارف العينة كالتالي:

جدول (5): مؤشرات الربحية والسيولة للمصارف عينة البحث للمدة 2005-2022

سنوات	مؤشرات الربحية			مؤشرات السيولة		
	ROA	ROE	ROD	LA/TA	LA/TD	LTD
2005	2.83	11.31	7.02	52.03	499.1	19.66
2006	0.51	0.72	7.66	51.38	279.0	15.48
2007	4.41	14.25	9.17	57.80	129.8	11.24
2008	3.47	13.98	5.77	57.30	113.3	11.38
2009	2.91	10.81	5.01	52.56	88.4	23.63
2010	3.47	9.32	5.71	48.69	85.3	48.66
2011	3.21	9.10	5.29	44.93	80.1	53.26
2012	4.08	11.39	7.20	52.42	82.9	29.55
2013	4.73	11.14	7.27	48.79	81.7	33.35
2014	2.88	5.85	5.13	48.47	89.6	33.53
2015	1.65	2.75	3.13	45.00	98.2	59.83
2016	1.71	3.31	4.17	48.81	118.9	72.25
2017	0.40	0.62	0.37	50.41	121.7	82.79
2018	-0.45	-0.14	-2.15	49.74	120.4	91.61
2019	0.31	0.66	0.37	43.68	118.3	96.93
2020	0.75	1.95	1.35	45.89	128.4	80.01
2021	0.55	2.28	0.87	42.60	147.5	67.60
2022	0.81	3.25	1.43	40.86	128.8	80.71
MAX	4.73	14.25	9.17	57.80	499.10	96.93
MIN	-0.45	-0.14	-2.15	40.86	80.10	11.24
المعدل العام للسوق	2.12	6.25	4.15	48.96	139.52	50.64

الجدول من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات المصارف عينة البحث.

1- مؤشرات الربحية: بالنسبة لمؤشر ROA الذي يبين مدى كفاءة المصارف في تحقيق أرباح من استخدام اصولها حقق عام 2013 اعلى نسبة بلغت 4.73 مقارنة بالمعدل العام للسوق الذي بلغ 2.12 حيث كان أداء مصرف الاتحاد العراقي هو الأفضل خلال هذا العام تلاه مصرف الخليج التجاري ثم مصرف الاستثمار وترتبت باقي المصارف على النحو التالي (المتحد للاستثمار - الشرق الأوسط - الأهلي العراقي - بغداد - سومر) شهدت معظم هذه المصارف ارتفاعاً ملحوظاً في العوائد نتيجة لزيادة إيرادات ابرزها الإيرادات المتتالية من بيع وشراء العملات الأجنبية والإيرادات الناتجة عن اصدار الاعتمادات المستندية، ساهمت هذه الزيادة الكبيرة في تعزيز صافي الربح قبل الضريبة للمصارف حيث سجلت في بعض الفترات زيادات ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة مما يعكس نجاح المصارف في زيادة إجمالي الإيرادات، وخاصة من العمليات المصرفية والاستثمارية، كما كان لانخفاض المصاريف وازدهار المصاريف الإدارية، تأثير إيجابي على الأداء المصرفي. يعد عام 2007 بالنسبة لمؤشرات ROE و ROD اعلى عام حققت فيه المصارف عوائد نتيجة استثمار اموال المساهمين والودائع المتوفرة لديها، حيث حققت 14.25، 9.17 على التوالي مقارنة مع المعدل العام للسوق الذي بلغ (6.25، 4.15) على التوالي، حيث حقق مصرف الشرق الأوسط اعلى عائد من أموال المساهمين ومصرف الاتحاد كان الأفضل في استثمار ودائع العملاء، تعود أسباب هذا الارتفاع إلى قدرة المصارف على إدارة التحديات الاقتصادية بفعالية، حيث استمرت في تحقيق أرباح جيدة رغم التحديات المختلفة مثل تلك بعض المقترضين يعكس ذلك كفاءة المصارف في

تحسين أدائها التشغيلي، علاوة على ذلك، ساهم تقليل المصاريف الإدارية وزيادة كفاءة إدارة الموارد في تعزيز الربحية، حيث كان لانخفاض المصاريف أثر إيجابي على زيادة العوائد. بالمقابل سجلت المؤشرات الثلاثة خسائر عام 2018 كان اهم سبب للخسائر ناجمة عن إعادة تقييم العملة الأجنبية بسبب تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، حيث تعرضت معظم المصارف لخسائر ملحوظة مما أثر على ميزانياتها العمومية، ونقص السيولة كان عاملاً آخر أضعف قدرة المصارف على تجاوز هذه الخسائر مما أثر سلباً على قدرته على منح القروض والتسهيلات المصرفية. وعلى مدار السنوات واجهت المصارف عدة عوامل أدت إلى تسجيل خسائر في مؤشرات الربحية من أبرز هذه العوامل هو انخفاض الإيرادات، حيث شهدت المصارف تراجعاً في إجمالي الإيرادات، خاصة إيرادات العمولات والاعتمادات والحوالات المستندية وبعض المصارف مثل مصرف الاتحاد العراقي ومصرف المتحد للاستثمار لم تصدر أي اعتماد مستندي خلال عام 2018 مما ساهم في تراجع النشاط التجاري بشكل عام، وتراجع إيرادات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، زيادة المصاريف الإجمالية، بما في ذلك مصاريف العمليات المصرفية ومخصصات الخسائر الائتمانية أثر سلباً على صافي الربح، علاوة على ذلك، زيادة مخصصات الهبوط في قيمة استثمارات المصرف بسبب انخفاض أسعار السوق للاستثمارات، أدى إلى خسائر إضافية في الإيرادات، تكررت هذه الأسباب وتضررت المصارف في السنوات اللاحقة جراء تداعيات فيروس كورونا.

2. مؤشرات السيولة: بالنسبة لمؤشر LA/TA الذي يبين حجم الأصول السائلة مقارنة بإجمالي الأصول حققت المصارف عام 2007 أعلى مستويات سيولة حيث بلغت نسبته 57.80 مع المعدل العام للسوق 48.96 وكان مصرف الاتحاد العراقي هو الأعلى بين مصارف العينة، أبرز أسباب ارتفاع مستويات السيولة لدى معظم المصارف كانت نتيجة زيادة الرصيد النقدي، الذي ساهم في تحسين مستويات السيولة، بالإضافة إلى انخفاض إجمالي القروض المقدمة زاد من مستويات الأصول السائلة، كما أن الظروف الاقتصادية العامة كانت تحدياً دفع المصارف إلى التركيز على تعزيز السيولة كاستراتيجية للحفاظ على استقرارها المالي بهدف حماية أموال المودعين وتقليل الأنشطة المصرفية ذات المخاطر العالية بالمقابل سجل المؤشر اقل نسبة عام 2022 نتيجة لعدة عوامل منها زيادة كبيرة في الاستثمارات، مما أدى إلى تقليص السيولة المتاحة، علاوة على ذلك ارتفاع النشاط المصرفي بشكل عام، كما أن الارتفاع في إجمالي الأصول مقارنة بالأصول السائلة أسهم في تقليل هذه النسب لدى المصارف التي كان اقلها نسبة مصرف المتحد للاستثمار. اما مؤشر (LA/TD) الذي يبين حجم الأصول السائلة مقارنة بإجمالي الودائع حققت المصارف عام 2005 أعلى مستويات سيولة نتيجة ارتفاع الأرصدة السائلة، كما أن احتفاظ المصارف بمعدلات سيولة عالية كان له دور مهم، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث عملت المصارف على تقليل نشاطاتها لمواجهة التحديات وضمان تأمين الالتزامات قصيرة الأجل وكان مصرف الاتحاد العراقي هو الأعلى بينها، بالمقابل كان عام 2011 الاقل من حيث السيولة وكان مصرف المتحد للاستثمار هو الأضعف اذ انخفض إجمالي النقد في الصندوق نتيجة لزيادة الاستثمارات بشكل كبير مما أثر سلباً على مستويات السيولة وأدى إلى تراجع الأرصدة السائلة لدى المصارف. في الوقت نفسه، ساهم ارتفاع الودائع مقابل الأصول السائلة في تقليص هذا المؤشر، حيث كانت هناك زيادة ملحوظة في الودائع، في حين تراجعت الأصول السائلة لدى اغلب المصارف.

3. بالنسبة لمؤشر LTD : الذي يبين مدى استخدام المصارف لودائعها في منح القروض حققت المصارف عام 2019 أعلى مستويات التوظيف ينسبة 96.93 مقارنة مع المعدل العام للسوق الذي بلغ 50.64 نتيجة زيادة إجمالي القروض الممنوحة بشكل كبير، حيث ساهم ارتفاع مستويات

القروض الصغيرة والمتوسطة في زيادة المؤشر، مما يعكس تركيز المصارف على تمويل هذه الفئات لتعويض الخسائر التي تعرضت لها في العام السابق مما أثر بشكل إيجابي على الأداء العام للمصارف حيث تمكنت من إدارة قروضها بشكل فعال، بالمقابل انخفاض إجمالي الودائع ساهم في تعزيز هذا المؤشر حيث كان مصرف الاتحاد هو الأكثر اعتماداً على ودائعه في منح القروض، بالمقابل سجلت المصارف ادنى مستوى لمؤشر LTD عام 2007 نتيجة لعدة عوامل أهمها كان الارتفاع الكبير في إجمالي الودائع مقارنة بإجمالي القروض إذ ساهم الانخفاض في القروض المقدمة في تعزيز الأرصدة السائلة، مما أدى إلى زيادة مستوى السيولة المتاحة لدى المصارف كما أدى ارتفاع الأرصدة السائلة إلى تحسين القدرة على تلبية الالتزامات قصيرة الاجل، علاوة على ذلك، كان هناك تركيز على زيادة الاستثمارات، مما أثر على توزيع الأصول وتركزها في الاستثمارات بدلاً من القروض، وكان مصرف المتحد للاستثمار هو الأقل نسبة بين مصارف العينة.

3. اثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف عينة البحث:

تعد تقلبات اسعار النفط عاملاً حاسماً يؤثر بشكل كبير على القطاع المصرفي ومؤشراته التي تتمثل أهمها بالربحية كونها احد اهداف المؤسسات المالية، والسيولة التي تعد اساساً للنمو والاستمرارية، ويمكن توضيح أثر تقلب أسعار النفط على هذه المؤشرات من خلال جدول (6) كالتالي:

جدول [6] تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الأداء المصرفي

السنوات	أسعار النفط	المؤشر العام للربحية	المؤشر العام للسيولة
2005	54.57	7.06%	194.30%
2006	65.16	2.96%	119.19%
2007	72.44	9.28%	71.74%
2008	96.94	7.74%	64.35%
2009	61.74	6.24%	56.07%
2010	79.61	6.16%	62.80%
2011	111.26	5.87%	63.01%
2012	111.63	7.56%	59.68%
2013	108.56	7.71%	57.25%
2014	98.97	4.62%	60.03%
2015	52.32	2.51%	70.94%
2016	43.64	3.06%	87.70%
2017	54.13	0.46%	92.12%
2018	71.34	-0.91%	94.26%
2019	64.3	0.45%	90.88%
2020	41.96	1.35%	88.06%
2021	70.86	1.23%	87.15%
2022	100.93	1.83%	84.95%

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (5)

المؤشر العام للربحية لكل سنة = مجموع مؤشرات الربحية لكل سنة / 3

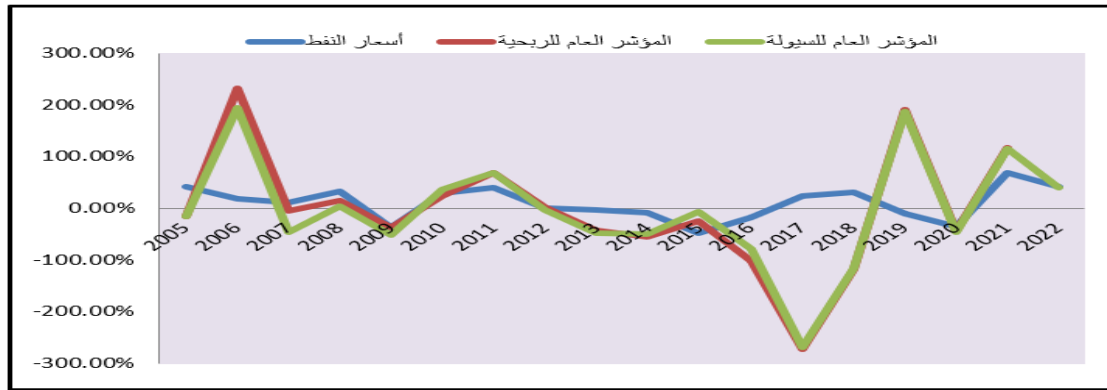
المؤشر العام للسيولة لكل سنة = مجموع مؤشرات السيولة لكل سنة / 3

يتضح من جدول (6) ارتفاع مبالغ به في المؤشر العام السيولة للفترة من (2005-2008) يمكن أن يفسر هذا الارتفاع نتيجة قلق القطاع المصرفي من الوضع الأمني في العراق بعد الاحتلال الأميركي وقلة نشاط المصارف بشكل عام. حيث أنه عند ارتفاع أسعار النفط من 54.57 إلى 96.94 تراجعت النسبة من 194% إلى 64%، من جانبه استمر مؤشر الربحية في التقلب وتحول اتجاهه بعد عام 2007 إلى اتجاه عكسي. مع أسعار النفط حتى عام 2011. من 2014-2018 تحولت علاقة أسعار النفط مع مؤشر السيولة إلى عكسية وهذا دليل على ان المصارف عندما تشعر بخطر تقلب أسعار النفط تزيد من سيولتها لمنع وصول الخطر إلى أموال المودعين وراس مالها. في الوقت ذاته سببت الحرب ضد داعش وانخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مؤشر الربحية. كما حقق خسارة عام 2018 قدرها -0.91%، بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 71.34 مما ساهم في تحسين

قيمة العملة المحلية ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمتها مقابل الدولار مما أدى الى تكبد المصارف خسائر في تعاملاتها الأجنبية. مع بداية ازمة كورونا في عام 2020 وانخفاض أسعار النفط من 64.3 الى 41.96 دولار ارتفع المؤشر العام للربحية نتيجة مساهمة البنك المركزي العراقي باجراءات ومبادرات لدعم القطاع المصرفي منها تعزيز سيولة المصارف من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وتخفيض أسعار الفائدة للقروض وتأجيل اقساطها على المقترضين كما خفف من إجراءات دخول مزاد بيع العملة ومع ارتفاع أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار من 1190 الى 1460 دينار اتجهت اغلب المصارف لمزاد العملة للاستفادة من فروقات أسعار الصرف وبهذا زادت إيرادات المصارف ورفع ربحيتها. بعدها استمر مؤشر السيولة بالانخفاض مع ارتفاع وتحسن أسعار النفط.

خلاصة التحليل أعلاه أن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للربحية على المدى القصير هي علاقة غير واضحة ومتذبذبة حيث سجلت في سنوات معينة اتجاهًا طردياً، بينما سجلت في سنوات أخرى اتجاهًا عكسياً، واتخذت العلاقة مع المؤشر العام للسيولة نفس الاتجاه المتذبذب على المدى القصير لكنها كانت أكثر ثباتاً من المؤشر العام للربحية. ويتضح التحليل أكثر في الشكل التالي:

شكل (3): معدل نمو تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الأداء المصرفي



الشكل من عمل الباحثين اعتماداً على معدلات نمو المتغيرات

الاستنتاجات

- 1- تركت تقلبات أسعار النفط آثاراً مختلفة وكبيرة على كل من متغيرات الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والقطاع المصرفي وخاصة عند أبرز الأحداث الاقتصادية المتمثلة بالازمة المالية العالمية 2008 والحرب ضد داعش 2014، وأزمة فيروس كورونا 2020.
- 2- تباينت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمؤشر العام للربحية حيث سجلت في سنوات معينة اتجاهًا طردياً، بينما سجلت في سنوات أخرى اتجاهًا عكسياً، وهذا يعني أن العلاقة بين التقلبات ومؤشر الربحية على المدى القصير تتخذ اتجاهًا متذبذباً عكسياً مرة وطردياً تارة أخرى، واتخذت العلاقة مع المؤشر العام للسيولة نفس الاتجاه المتذبذب على المدى القصير لكنها كانت أكثر ثباتاً من المؤشر العام للربحية.
- 3- بعد تحليل الأداء المصرفي اتضح ان هنالك ارتفاعاً كبيراً في مستويات السيولة وبالأخص بداية المدة البحثية، مما يشير إلى أن معظم المصارف العراقية تتبنى سلوكاً متحفظاً. هذا الاتجاه يعني انها تضحى بالربحية من اجل الحفاظ على سيولة مرتفعة، يؤدي هذا السلوك إلى تحقيق أرباح أقل وفقدان العديد من الفرص الاستثمارية.

التوصيات

- 1- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المرتبطة بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، يمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور الإيرادات الضريبية بشكل أكبر لا سيما على الشركات الأجنبية العاملة في العراق، تساعد هذه الخطوة في تقليص المخاطر المرتبطة بتقلبات الإيرادات النفطية مما يعزز الاستقرار المالي للدولة وبالتالي تزداد ثقة المستثمرين والعملاء في النظام المصرفي
- 2- يمكن إنشاء صناديق سيادية لتخزين الفوائض النفطية التي يتم الحصول عليها خلال فترات ارتفاع أسعار النفط لتعويض الخسائر الحاصلة في إيرادات الدولة خلال فترات انخفاض الأسعار كما يمكن الاستفادة منها في زيادة الاستثمارات وتنويع المشاريع التي تتطلب المزيد من الخدمات المصرفية مما يزيد من نشاط المصارف ويحسن أداءها العام.
- 3- تقليل الاعتماد على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير باقي القطاعات الاقتصادية، كما أنّ دخول هذه القطاعات للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي يعزز النمو الاقتصادي ويوفر بيئة عمل أفضل للمصارف من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية التي يتعامل معها، كما يساهم في تحسين أداء المصارف من خلال تنويع أدوات المحفظة الاستثمارية عند الاستثمار في أكثر من قطاع مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتركز الخطر في قطاع واحد
- 4- يجب على صانعي السياسات متابعة التغيرات الاقتصادية بشكل مستمر وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التقلبات يتضمن ذلك تصميم برامج أو سيناريوهات تحاكي تقلبات أسعار النفط وأثرها في الاقتصاد كما يجب عمل تحليل دوري لتقييم المخاطر المحتملة وتحديد الاجراءات اللازمة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتخفيف من تأثير تلك التقلبات على القطاع المصرفي.
- 5- التقليل من السلوك المتحفظ الذي تتبعه المصارف كرفع مستويات السيولة بشكل مبالغ به عند حصول أي تقلب في أسعار النفط من خلال رفع نسب الاحتياطي القانوني قبل البنك المركزي أو قيام المصارف بتبني استراتيجيات مرنة لإدارة السيولة تمكنها من التكيف مع التقلبات وتساهم في تحقيق التوازن بين مستويات سيولة معقولة لمواجهة المخاطر المحتملة وأرباح كافية تضمن الاستمرارية وتحمي المصارف من خطر الإفلاس.
- 6- الاستفادة من فترات ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية لزيادة ربحية المصارف من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة، يتضمن ذلك زيادة القروض للأفراد والشركات العاملين في القطاع النفطي، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات في مجالات التجارة الخارجية مثل خطابات الضمانات والاعتمادات المستندية كما يمكن للمصارف توسيع خدماتها من خلال تقديم الخدمات التأمينية التي تحمي الأصول المالية من مخاطر التقلب، يمكن لهذه الأنشطة أن تساهم في زيادة العوائد المالية للمصارف وبالتالي تحسن أداءها العام.

Reference:

المصادر:

- 1- جاسم ، ديانا هاشم ، القطاع المصرفي العراقي: أهميته الاقتصادية وعلاقته بتمويل عجز الموازنة، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال جامعة النهرين، المجلد الثالث، العدد 2، 2022.
- 2- Albulescu Claudiu Tiberiu. Bank financial stability and international oil prices: Evidence from listed Russian public banks. Working paper 2022.
- 3- Alodayni, Saleh, Oil Prices, Credit Risks in Banking Systems, and Macro-Financial Linkages across GCC Oil Exporters Research Article, International Journal of Financial Studies Department of Economics, King Saud University, Riyadh Saudi Arabia, 2016.
- 4- Anandan, M. S. Ramaswamy and S. Sridhar, Crude Oil Price Behavior and Its Impact on Macroeconomic Variable: A Case of Inflation, The Gandhigram Rural Institute-Deemed University, Department of Economics, Article Vol. 13:6 June 2013,

- 5- Combey Adama, Apélété Togbenou, The Bank Sector Performance and Macroeconomics Environment: Empirical Evidence in Togo, Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 2, 2017
- 6- Lalon, Raad Mozib, Impact of Government Borrowing on Bank Liquidity Crisis: An Econometric Analysis, Department of Banking & Insurance, Faculty of Business Studies, University of Dhaka Journal of Business Studies, Vol. XXXIV, No. 3, Dec 2013
- 7- Mohammad, Abdi Seyyedkolaee, Aghaei, Majid, Abbaspoor, Parisa The Impact of Oil Price Fluctuations on Bank Lending Power in Iran: An Application of GMM Approach ,Artículo recibido el 25 de diciembre de 2020 y aceptado el 10 de mayo de 2022.
- 8- Nassreddine ,Garoui ,Sessi fatma Jarbou i anis ,Determinants of Banks Performance: Viewing Test by Cognitive Mapping Technique A Case of Biat, International Review of Management and Business Research Vol. 2 Issue.1 March 2013.
- 9- Negi ,Pushpa ,IMPACT OF OIL PRICE ON ECONOMIC GROWTH: A STUDY OF BRIC NATIONS ,Indian Journal of Accounting, Vol (1), June 2015
- 10- Omojolaibi Joseph Ayoola , Festus O. Egwaikhide Oil price volatility, fiscal policy and economic growth: a panel vector autoregressive (PVAR) analysis of some selected oil-exporting African countries Research Article ,OPEC Energy Review June 2014
- 11- BIS, Bank for International Settlements, Global liquidity: selected indicators,working paper, 2015.
- 12- Prodromou ,Tina, Riza Demirer, price shocks and cost of capital: Does market liquidity play a role? ,working paper, Southern Illinois University Edwardsville ,Department of Economics & Finance, 2022
- 13- Degiannakis, Stavros, George Filis, Christos Floros Dynamic correlation between stock market and oil prices: The case of oil-importing and oil-exporting countries Department of Economics, University of Portsmouth, Portsmouth Business School, Portsmouth, International Review of Financial Analysis, , vol. 20, issue 3, 2011.
- 14- Riman, Hodo B. and Akpan, Emmanuel S. and Offiong, Amenawo I, Asymetric Effect of Oil Price Shocks on Exchange Rate Volatility and Domestic Investment in Nigeria, MPRA Paper, University of Calabar British Journal of Economics, Management & Trade, Nigeria, No. 53282, feb 2013.
- 15- Sadeghi, Amir, Oil Price Shocks and Economic Growth in Oil-Exporting Countries: Does the Size of Government Matter? IMF Working Papers December 2017.
- 16- Khan, Khalid, Chi-Wei Su & Ran Tao, Does Oil Prices Cause Financial Liquidity Crunch? Working paper, Perspective from Geopolitical Risk, Defence and Peace Economics , 2020
- 17- Saud, Daa Hussain, Amro Husham Mohammed, Reiam Ali Talib, The Impact of Oil Price Fluctuations on The Fiscal Deficit and Surplus of The Public Budget in Iraq For The Period 2004-2019, Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/ Egyptology, Vol 17, No 5, 2020.
- 18- Shetta, Samah and Kamaly, Ahmed, "Does the Budget Deficit Crowd-Out Private Credit from the Banking Sector? The Case of Egypt. Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal, 16, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, 2014, Xu Chengcheng, Bingqing Xie, THE IMPACT OF OIL PRICE ON BANK PROFITABILITY IN CANADA master thesis, science in finance, SIMON FRASER UNIVERSIT, 2014.